مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (06) / العـدد: (02)، (2022)، ص 10 - 34

أداء السياسة العامة الجزائرية في مواجهة تداعيات الأزمة النفطية (2014-2020)

The Performance of Algerian Public Policy in Encounter of the Repercussions of the Oil Crisis (2014-2020)

عثمان بوديسة
المدرسة الوطنيّة العليا للعلوم السّياسيّة، (الجزائر)
boudissaathmane@hotmail.com
boudissa.athmane@enssp.dz

تاريخ الاستلام: 2022/05/26 تاريخ قبول النشر: 2022/10/20 تاريخ النشر:2022/12/29

ملخص:

نتطرق في هذه الدراسة لموضوع تداعيات الأزمة النّفطيّة لسنة 2014 على الاقتصاد الجزائريّ من ناحية المداخيل، الميزان التّجاري والنّاتج الدّاخلي الخام، كما نحلّل فيها تأثير الأزمة السّلبيّ على مختلف السّياسات العامّة التي اتُّخذت أثناء وبعد الأزمة، بالتّحديد جانب النّفقات العامّة، استنفاد صندوق ضبط الإيرادات، اللّجوء للتّمويل غير التّقليدي، استنفاد احتياط النّقد الأجنبي وتخفيض قيمة الدّينار الجزائري.

امتد مجال دراستنا الزّماني بين سنتيّ 2013-2020، فبدأناه عامًا واحدًا قبل حدوث الأزمة لإيضاح الفرق في الأرقام والإحصائيّات بين ما قبل الأزمة وما بعدها، كما استعملنا في دراستنا الأرقام الرّسميّة من المصادر الرّسميّة للخروج بنتائج حقيقيّة لحجم الأزمة التي وقعت فيها الجزائر آنذاك.

الكلمات مفتاحية: الأزمة النّفطيّة 2014؛ السّياسة العامّة الجزائريّة؛ النّفقات العامّة؛ صندوق ضبط الإيرادات؛ التّمويل غير التّقليدي.

Abstract:

In this Study, we address the subject of the repercussions of the 2014 oil crisis on the Algerian economy in terms of Incomes, Trade Balance and the Gross Domestic Product. The study also analyses the negative affects on various policies and arrangements that were taken amid and after the crisis; Particularly Public Expenditure, the Depletion of the Revenue Control Fund, the recourse to Unconventional Financing, the exhaustion of Foreign Exchange Reserves and the Devaluation of the Algerian Dinar.

The temporal field of our investigation was extended to one year before the crisis, from 2013 through to 2020, to illustrate the differences in numbers and statistics before and after the crisis. We also used in our study statistics from official sources to come up with the actual impact the crisis had on Algeria.

Keywords: 2014 Oil Crisis; Algerian Public Policy; Public Expenditure; Revenue Control Fund; Unconventional Financing.

1. مقدمة

تُعتَبَر الجزائر دولةً نفطيّةً يعتمد اقتصادها بشكلٍ شِبهِ تامٍّ على مداخيل المحروقات، الأمر الذي جعلها تعيش أزماتٍ ماليّةً خانقة بعد كلّ أزمةٍ نفطيّةٍ عالميّة، آخِرُهَا، الأزمة النّفطيّة العالميّة منتصف العام 2014، فقد أثبتت هذه الأزمة الأخيرة استمرار فشل الحكومات الجزائريّة المتعاقبة على إيجاد آليّات فعّالة لمواجهة مثل هذه الأوضاع الصّعبة المُستَمِرّ حُدُوثُهَا بين الفينة والأخرى.

تتناول هذه المساهمة موضوع تداعيات الأزمة النّفطيّة لسنة 2014 على الجزائر، وكذا تحليل السّياسات العامّة التي اتُّخِذت أثناءها وبعدها، بالاعتماد على المصادر الرّسميّة الوطنيّة والدّوليّة، وعليه تسعى دراستنا للإجابة على الإشكاليّة التّالية:

*إلى أيّ مدى أثّرت تداعيات الأزمة النّفطيّة لسنة 2014 على صناعة السّياسة العامّة في الجزائر؟

للإجابة على هذه الإشكاليّة، افترضنا ما يلي:

*أثّرت الأزمة النّفطيّة لسنة 2014 في مختلف المؤشّرات الاقتصاديّة في الجزائر وأحدثت إرتباكًا لدى صانع القرار انعكس على مُخرجات السّياسة العامّة في الجزائر.

سنقوم بدراسة الموضوع انطلاقًا من مجموعة من المناهج والمداخل، أوّلها المنهج الإحصائي وذلك بدراسة كافّة الإحصائيّات والوثائق الوطنيّة الصّادرة عن الهيئات الرّسميّة في الفترة المدروسة، ثمّ الاستعانة بالمنهج التّحليلي لتحليل هذه الإحصائيّات والوثائق، للخروج بنتائج تساعدنا في الأخير للإجابة على إشكاليّة الدّراسة وإثبات فرضيّاتها أو نفيها.

كما سنستعين بالمدخل المؤسّسي الحديث الذي ظهر بعد الثّورة السّلوكيّة وجعل التّحليل المؤسّسي من وجهة علاقة المؤسّسة التّفاعليّة مع البيئة المحيطة بها، وكذا قدرتها على التّكيّف والاستمرار، بدل التّوجّه التّقليدي لدراسة المؤسّسات، الذي كان يهتمّ بدراسة الأبنية والهياكل الرّسميّة (الدّولة، الحكومة، البرلمان، القضاء، الجهاز الإداري، ...) ومدى شرعيّتها والتزامها بالقواعد الدّستوريّة.

في حين سنقوم بتحليل ودراسة خيارات الحكومات المتعاقبة بعد الأزمة النّفطيّة لسنة 2014 طبقًا لنظريّة الخيار العقلاني التي تفترض أنّ سلوك الأفراد تحدّده الرّغبات والأهداف، ولأنّ الأفراد لن يستطيعوا تحقيق كلّ ما يرغبون فيه، فإنّ عليهم القيام بعمليّة الاختيار بين البدائل للبحث عن الخيار الذي يمكّنهم من الاستمرار في الحكم مهما كان وطؤه على مواطنيّ الدّولة التي يحكمونها.

2. تداعيات الأزمة النّفطيّة لسنة 2014 على الجزائر

لم تَسْلَم الجزائر يومًا من تداعيات الأزمات النّفطيّة التي حدثت منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، ولم تستطع الحكومات الجزائريّة المتعاقبة منذ ذلك الوقت إلى يومنا هذا توفير الآليّات الكفيلة باستشرافها واستباقها أو مجابهتها، ما جعل الجزائر دومًا عُرضةً لهزّات اقتصاديّة سببها النّقص الحادّ لمداخيلها بعد كلّ انهيار لسعر برميل

النّفط، الأمر الذي طالما أدّى لمطالبات اجتماعيّة بتحسين الأوضاع المعيشيّة، حتّى أنّ آخرها أدّى لإسقاط نظام عمّر عشرين سنة.

أحدثت الأزمة النّفطيّة لسنة 2014 في الجزائر انخفاضًا لمختلف المؤشّرات الماليّة والاقتصاديّة للبلاد، سنذكر أهمّها في هذا المحور بعد أن نُعرّج على أهمّ الأسباب التي كانت وراء حدوث الأزمة النّفطيّة لسنة 2014.

1.2 أسباب الأزمة النّفطيّة لسنة 2014

هناك الكثير من التّفسيرات للأسباب التي أدّت لحدوث الأزمة النّفطيّة سنة 2014، يمكن تلخيص أهمّها فيما يلي:[1]

أوّلًا: زيادة العرض

تعود هذه الزّيادة بالأساس إلى طفرة النّفط الصّخري في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، الذي أتاحته تكنولوجيا التّكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي، حيث أضاف هذا المصدر الجديد حوالي 4.2 مليون برميل يوميًّا إلى سوق النّفط الخام، ممّا خلق تخمة في المعروض العالمي، إضافة إلى التّغيّر الحاصل في السّلوك الاستراتيجي لأعضاء منظّمة البلدان المصدّرة للنّفط (أوبك)، فقد أصبحت تستهدف الحفاظ على حصّتها السّوقيّة على حساب الأسعار، خاصّة من جهة البلدان النّافذة فيها.

ثانيًا: انخفاض الطّلب

يرجع انخفاض الطّلب العالمي على النّفط بالأساس إلى انخفاض معدّلات النّموّ الاقتصادي، خاصّة في الدّول الصّاعدة وفي مقدّمتها الصّين، ثاني أكبر اقتصاد مستهلك للطّاقة في العالم، حيث سجّل معدّل نموّ بـ: 6.9% نهاية 2015 وهو أضعف معدّل له منذ الأزمة الماليّة العالميّة، إضافة إلى انخفاض طلب عدد من الدّول التي تشهد صراعات عسكريّة منذ 2011 مع بداية ما يُعرف بالرّبيع العربي، وهو ذو وجهين بِكَوْنِ أنّ بعض الدّول مصدّرة أكثر من مستهلكة له.

ثالثًا: ارتفاع قيمة الدّولار الأمريكي

أدّى قرار الاحتياطي الفدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة بـ 0,25% في نهاية ديسمبر 2015 إلى زيادة الطّلب على الدّولار ممّا رفع من قيمته أمام العملات الأخرى، بحكم العلاقة العكسيّة الموجودة بين قيمة الدولار وأسعار النّفط، لكون النّفط الخام مُسَعَّر بالدّولار فإنّ ذلك ساهم في الانخفاض التّدريجي لأسعار النّفط.

رابعًا: العامل السّياسي

إضافة إلى العوامل الاقتصاديّة سابقة الذّكر، فإنّه لا يمكن تجاهل دور العامل السّياسي في التّأثير على أسعار النّفط، حيث انتقل الصّراع بين الأطراف الفاعلة في العلاقات الدّوليّة من أجل إعادة رسم المصالح الاستراتيجيّة وتوسيع مناطق النّفوذ وخاصّة في الشّرق الأوسط، إلى استعمال النّفط كوسيلة للتّأثير على قرار الدّول

وكبح إرادتها في التّدخّل في شؤون الدّول الأخرى، وقد ساهمت السّعوديّة، روسيا، إيران، الولايات المتحدة الأمريكية والعراق، وهي دُول ذات قدرات إنتاجيّة كبيرة في إغراق أسواق النّفط بكمّيّات زائدة عن الطّلب ممّا عجّل في انخفاض الأسعار واستدامة هذا الانخفاض.

2.2 أثر الأزمة النّفطيّة على أسعار ومداخيل المحروقات

عرفت مداخيل الجزائر من قطاع المحروقات تراجعًا كبيرًا بعد الأزمة النّفطيّة كما يوضّح الجدول رقم 1، حيث انخفضت لـ 29.359 و25.004 مليار دولار سنتيّ 2015 و2016 بعد أن كانت 57.751 و53.106 مليار دولار سنتيّ 2013 و2014 على التّوالي، لترتفع بعدها وتصل 35.215 مليار دولار سنة 2018، ثمّ تنخفض من جديد بشكلٍ حادٍّ لأدنى مستوًى لها سنة 2020 لتسجّل 18.155 مليار دولار.

أدّى انخفاض أسعار الخامات الطّاقويّة الأحفوريّة إلى هذا التّراجع الكبير لمداخيل الجزائر من صادراتها من هذه الموارد، فقد تراجعت أسعار الصّادرات الجزائريّة من المحروقات السّائلة والغازيّة بشكلٍ كبير كما هو مفصّل في الجدول رقم: 1 وتوضّحه الرّسوم البيانيّة رقميّ:1 و2، اللّذين أعدّهما الباحث بالاعتماد على إحصائيّات بنك الجزائر للسّنوات المدروسة، فقد انخفضت أسعار كلّ من البترول الخام، الكوندونسا، مواد البترول المكرّرة وغاز البترول المميّع من 109، 100، 107.6، و75.6 دولار للبرميل على التّوالي سنة 2013، إلى 42.1، 38.6، 40.8 و30 دولار للبرميل على التّوالي سنة 2020.

كما انخفض متوسّط سعر الغاز الطّبيعي المميّع بـ 157 دولار بين سنتيّ 2013 و2020 حيث انخفض من 262.5 دولار/م3 سنة 2013، ليصل 105.5 دولار/م^3 سنة 2020، في حين انخفض متوسّط سعر الغاز الطّبيعي بـ 210.8 دولار في نفس الفترة، أين كان متوسّط قيمة 1,000 م^3 من الغاز الطّبيعي الجزائري سنة 2013 تساوي 391.5 دولار، لتتراجع لحدود 180.7 دولار، الأمر الذي جعل الجزائر تخسر مليارات الدّولارات في هذه الفترة التي تلت أزمة 2014.

رسم بياني رقم: 1 يوضّح متوسّط أسعار صادرات المحروقات الجزائرية السّائلة بين سنتي 2013-2020

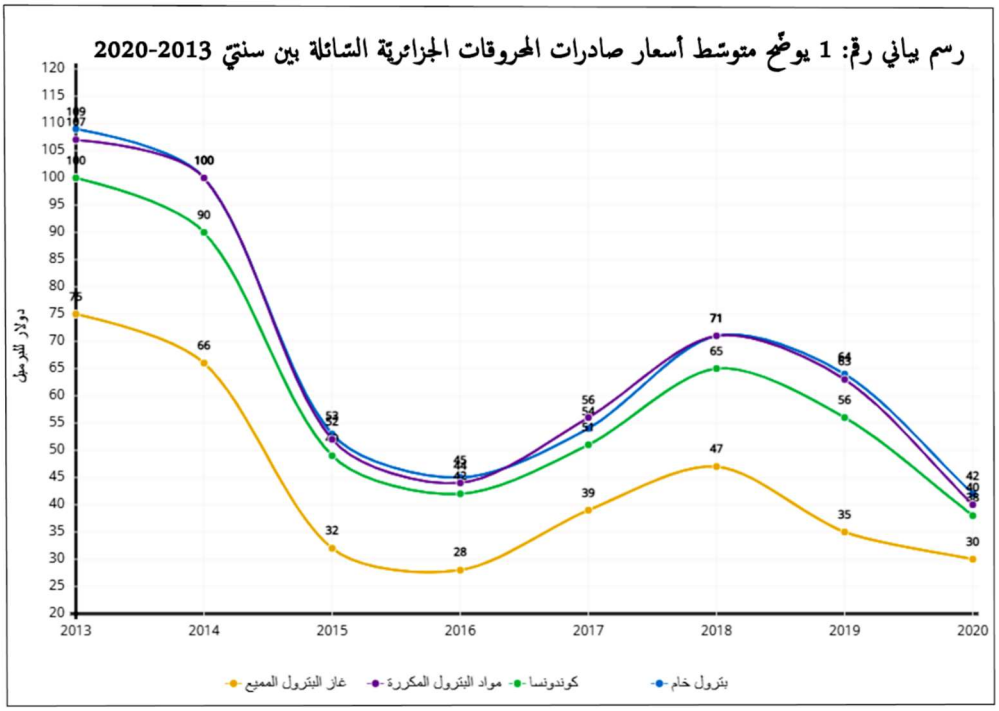

المصدر: من إعداد الباحث

رسم بياني رقم: 2 يوضّح أسعار صادرات المحروقات الجزائرية الغازية بين سنتي 2013-2020

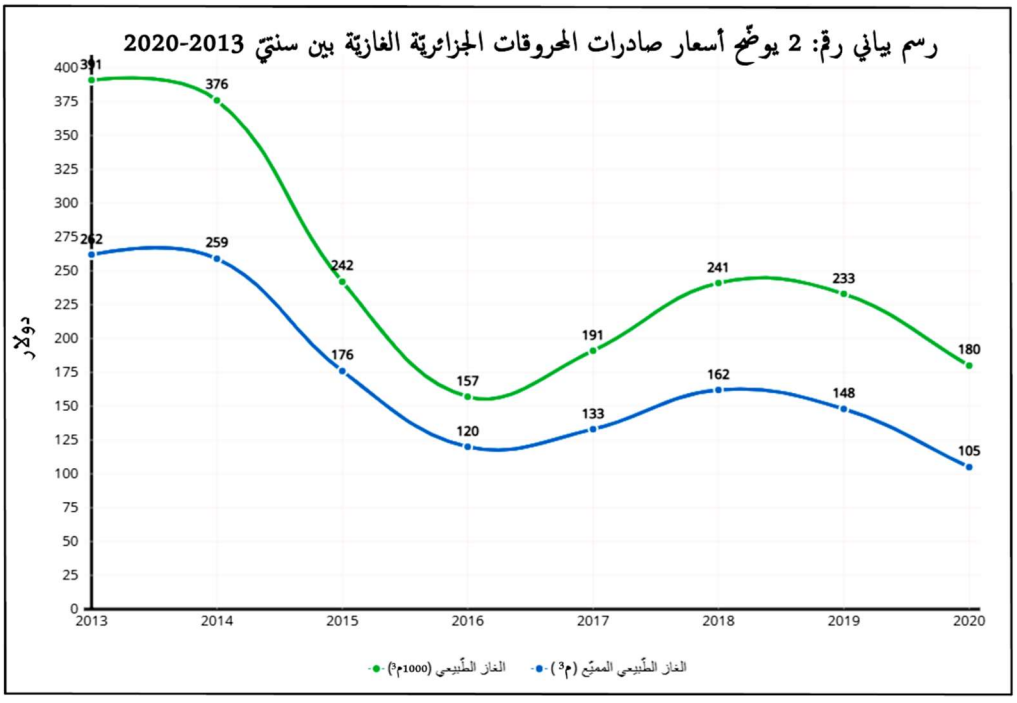

المصدر: من إعداد الباحث

جدول رقم: 1 يوضّح حجم صادرات، أسعار ومداخيل المحروقات في الجزائر بين سنتيْ 2013-2020

السّنة	بترول خام			كوندنسا			مواد البترول المكررة			غاز البترول المميع			الغاز الطّبيعي		
	الصّادرات مليون برميل	سعر الوحدة دولار/برميل	المداخيل مليون دولار	الصّادرات مليون برميل	سعر الوحدة دولار/برميل	المداخيل مليون دولار	الصّادرات مليون برميل	سعر الوحدة دولار/برميل	المداخيل مليون دولار	الصّادرات مليون برميل	سعر الوحدة دولار/برميل	المداخيل مليون دولار	الصّادرات مليار م^3	سعر الوحدة دولار/ألف م^3	المداخيل مليون دولار
2013	22.31	109.0	24,326.5	48.4	100.0	4,838.6	101.4	107.6	10,906.3	58.1	75.6	4,390.1	24.4	262.5	6,416.0	32.7	391.5	12,785.1
إجمالي إيرادات المحروقات: 63,662.6 مليون دولار --- مداخيل الدّولة الجزائريّة منها: 57,751.4 مليون دولار --- حصّة شركاء سوناطراك: 5,911.2																		
2014	18.45	100.2	18,343.2	42.9	90.7	3,886.7	132.0	100.0	13,195.2	78.6	66.2	5,203.4	28.5	259.6	7,396.2	27.4	376.7	10,336.9
إجمالي إيرادات المحروقات: 58,361.1 مليون دولار --- مداخيل الدّولة الجزائريّة منها: 53,106.1 مليون دولار --- حصّة شركاء سوناطراك: 5,255.5																		
2015	19.43	53.1	10,037.7	44.2	49.7	2,236.7	128.8	52.7	6,789.8	82.2	32.7	2,687.8	26.6	176.9	4,700.4	27.4	242.0	6,628.3
إجمالي إيرادات المحروقات: 33,080.6 مليون دولار --- مداخيل الدّولة الجزائريّة منها: 29,359.4 مليون دولار --- حصّة شركاء سوناطراك: 3,721.2																		
2016	19.81	45.0	8,876.4	46.6	42.7	1,989.8	125.8	44.2	5,563.7	79.4	28.2	2,220.9	25.7	130.5	3,101.1	39.1	157.8	6,165.5
إجمالي إيرادات المحروقات: 27,917.5 مليون دولار --- مداخيل الدّولة الجزائريّة منها: 25,004 مليون دولار --- حصّة شركاء سوناطراك: 2,913.5																		
2017	19.34	54.1	10,459.9	37.5	51.9	1,950.5	123.2	56.6	6,967.4	75.3	39.5	2,977.5	26.7	133.7	3,571.3	38.1	191.0	7,276.2
إجمالي إيرادات المحروقات: 33,202.8 مليون دولار --- مداخيل الدّولة الجزائريّة منها: 29,982.3 مليون دولار --- حصّة شركاء سوناطراك: 3,220.5																		
2018	17.01	71.3	12,117.6	38.5	65.6	2,537.2	112.9	71.2	8,041.5	71.9	47.3	3,401	21.5	162.5	3,502.2	38.5	241.5	9,265.7
إجمالي إيرادات المحروقات: 38,938.7 مليون دولار --- مداخيل الدّولة الجزائريّة منها: 35,215.5 مليون دولار --- حصّة شركاء سوناطراك: 3,723.2																		
2019	17.41	64.4	11,231.5	39.1	56.1	2,192.1	108.1	63.1	6,816.0	68.0	35.8	2,434.7	25.2	140.0	3,731.1	29.0	233.4	6,762.8
إجمالي إيرادات المحروقات: 33,168.2 مليون دولار --- مداخيل الدّولة الجزائريّة منها: 32,044.9 مليون دولار --- حصّة شركاء سوناطراك: 3,123.3																		
2020	13.15	42.1	5,509.9	29.2	38.6	1,136.2	115.6	40.8	4,722.5	60.7	30.0	1,821.9	22.9	105.5	2,419.1	25.6	180.7	4,621.8
إجمالي إيرادات المحروقات: 20,231.5 مليون دولار --- مداخيل الدّولة الجزائريّة منها: 18,155.2 مليون دولار --- حصّة شركاء سوناطراك: 2,076.3																		

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على التّقارير السّنويّة والنّشرات الإحصائيّة الثّلاثيّة لبنك الجزائر

3.2 أثر الأزمة النّفطيّة على الميزان التّجاري

طالما مثّلت مداخيل المحروقات نسبةً هامّة من مداخيل الجزائر منذ استقلالها، فارتفعت نسبة تمثيلها عامًا بعد آخر لتهيمن بشكلٍ شبه مُطلق في نسبة مداخيل الدّولة الجزائريّة، هذه الأخيرة التي صارت ترتفع بارتفاع حجم مداخيل المحروقات، وتنخفض بانخفاضها كما يوضّحه الرّسم البياني رقم: 3، حيث بلغ متوسّط نسبتها

96.94% من مجموع صادرات البلاد خلال واحد وعشرين سنة (2000-2020)؛[2] غير أنّ الأزمة النّفطيّة الأخيرة أثّرت بشكل ملحوظ في انخفاض نسبة تمثيل صادرات المحروقات من مجموع الصّادرات الجزائريّة، ونلاحظ ذلك جليًّا من خلال الجدول رقم: 2، فبين سنتيّ 2014-2020 انخفض متوسّط النّسبة إلى 94.89%، أي بمداخيل سنويّة متوسّطة تساوي 34.974 مليار دولار للفترة بين 2014-2020.

انخفضت مداخيل المحروقات باستمرار بعد الأزمة النّفطيّة لسنة 2014، فبلغت 29.3 مليار دولار سنة 2016 بعد أن سجّلت 64.8 مليار دولار في السّنة الأخيرة قبل الأزمة النّفطيّة (2013)، أي بانخفاض بلغ 45.1%، ثمّ استمرّ التّذبذب في مجموع مداخيل الجزائر باستمرار تذبذب أسعار النّفط ومداخيل الجزائر منه، ما أدّى لاختلال رهيب في الميزان التّجاري، هذا الأخير بلغ 459 مليون دولار سنة 2014 بعد أن كان في حدود 10 مليار دولار في السّنة التي سبقته، ليدخل في مرحلة العجز طول السّنوات التي تلت الأزمة كما هو موضّح في الجدول رقم: 2، حيث بلغ مجموع عجز الميزان التّجاري 83.022- مليار دولار خلال السّنوات ما بين 2015-2020، ما يفوق مجموع الصّادرات الجزائريّة (فوب) لسنتيّ 2019 و2020 مجتمعة، بقيمة تساوي 25.782 مليار دولار.

جدول رقم: 2 يوضّح حجم صادرات المحروقات من مجموع صادرات الجزائر (فوب) (مليار دولار)

السّنة	مجموع الصّادرات (فوب)	المحروقات	النّسبة (%)	التّغيّر السّنوي	الميزان التّجاري
2013	64.867	63.816	98.37	-6.767	9.880
2014	60.129	58.462	97.22	-5.354	0.459
2015	34.565	33.081	95.70	-25.381	-18.083
2016	29.309	27.918	95.25	-5.163	-20.129
2017	34.569	33.202	96.04	5.284	-14.412
2018	41.115	38.897	94.60	5.695	-7.458
2019	35.310	33.240	94.13	-5.657	-9.320
2020	21.930	20.020	91.29	-13.220	-13.620

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على التّقارير السّنويّة والنّشرات الإحصائيّة الثّلاثيّة لبنك الجزائر

رسم بياني رقم: 3 يوضّح حجم صادرات المحروقات من مجموع صادرات الجزائر (فوب)

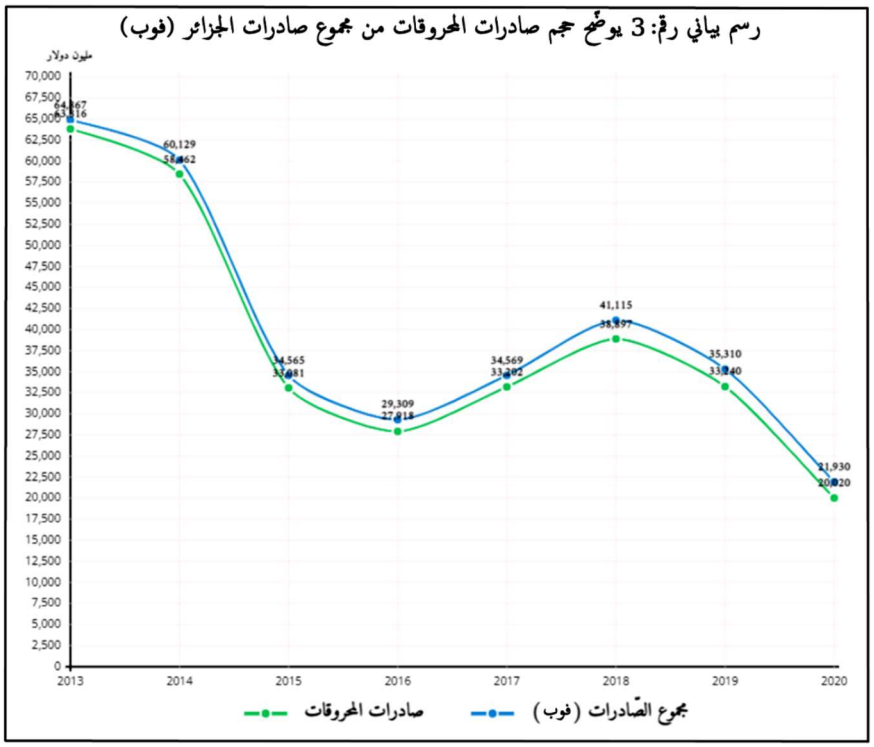

المصدر: من إعداد الباحث

غير أنّ المُلاحظ في سنوات الأولى بعد الأزمة هو أنّ الخطاب السّياسي للحكومات فيما يخصّ مجموع الصّادرات كان يعتمد على استعمال الإحصائيّات الصّحيحة بطريقة غير صحيحة، فقد كانت الحكومات تسوّق لفكرة ارتفاع نسبة الصّادرات خارج المحروقات من مجموع الصّادرات، في محاولة منها لتحسيس الرّأي العام بأنّها تسعى لإيجاد مداخيل بديلة للخزينة خارج مداخيل المحروقات، غير أنّ الأرقام الرّسميّة أظهرت عكس ذلك، فقد كانت مداخيل الصّادرات خارج المحروقات تنخفض سنويًّا بعد الأزمة النّفطيّة، حيث انخفضت من 1.667، إلى 1.485، إلى 1.391، إلى 1.367 مليار دولار للسّنوات من 2014 إلى 2017 على التّوالي، ولم تشهد ارتفاعا إلّا سنة 2018 حين بلغت 2.218 مليار دولار، لتنخفض بعدها لـ 2.068 و1.910 مليار دولار لسنتيّ 2019 و2020 على التّوالي.

4.2 أثر الأزمة النّفطيّة على النّاتج الدّاخلي الخام

قادت الأزمة النّفطيّة لسنة 2014 إلى تراجع تاريخي لحصّة المحروقات من النّاتج الدّاخلي الخام الجزائري، فكما هو مُفصّل في الجدول رقم: 3، فقد انخفضت إلى 17.27% سنة 2016 بواردات قُدّرت بـ: 3,025.6 مليار دينار، بعدما كانت تُعادل 29.84% مباشرة قبل الأزمة سنة 2013 بقيمة واردات تُعادل 4,968.0 مليار دينار، لتعود النّسبة للارتفاع سنتيّ 2017 و2018 لتصل لـ 19.91% و22.44% على التّوالي، بعد الارتفاع المحسوس لسعر برميل النّفط، الأمر الذي رفع من قيمة مداخيل الجزائر من المحروقات إلى 3,699.7

و4,547.8 مليار دينار على التّوالي لنفس السّنتين، غير أنّ النّسبة انخفضت بعد ذلك في السّنتين اللّاحقتين لتبلُغ أدنى مُستوًى لها على منذ عُقود، لتستقرّ في 14.00% سنة 2020.

جدول رقم: 3 يوضّح حصّة المحروقات من النّاتج الدّاخلي الخام (مليار دينار)

السّنة	النّاتج الدّاخلي الخام	المحروقات	النّسبة (%)	نسبة التّغيّر السّنوي (%)
2013	16,647.9	4,968.0	29.84	-10.3
2014	17,228.6	4,657.8	27.03	-6.2
2015	16,712.7	3,134.3	18.75	-32.7
2016	17,514.6	3,025.6	17.27	-3.5
2017	18,575.8	3,699.7	19.91	22.3
2018	20,259.0	4,547.8	22.44	22.9
2019	20,284.2	3,910.1	19.27	-14.0
2020	18,383.8	2,575.1	14.00	-34.1

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على التّقارير السّنويّة والنّشرات الإحصائيّة الثّلاثيّة لبنك الجزائر.

ملاحظة: قد تتغيّر أرقام السّنة الواحدة من تقرير لآخر ومن نشرة لأخرى نتيجة تغيّر سعر صرف الدّينار مقابل الدّولار من سنة لأخرى.

3. السّياسات العامّة الجزائريّة بعد الأزمة النّفطيّة

لم يكن صانع القرار الجزائري بداية العام 2014 يتوقّع حدوث أزمة نفطيّة، والدّليل على ذلك أنّه لم يُغيّر سياساته العامّة التي كان ينتهجها قبل العام 2014، حتّى أنّه بعد بداية الأزمة لم يتوقّع استمرارها وقتًا طويلًا، فزاد الميزانيّة العامّة للدّولة لسنة 2015 لتبلُغ أكثر من 8,858 مليار دينار بعد أن كانت 7,656 مليار دينار في العام الذي سبقه، واستعمل لتأمينها فوائض الجباية البترولية التي تراكمت في صندوق ضبط الإيرادات لسنوات سابقة.

بعد أن أيقن صانع القرار في الجزائر بأنّ أمَدَ الأزمة سيطول، ارتبك وارتبكت معه قراراته كما سنذكرها في هذا المحور، ما أدّى لاستمرار تداعيات أزمة 2014 النّفطيّة على الاقتصاد والحياة العامّة في الجزائر إلى يومنا هذا؛ ومن أهمّ السّياسات العامّة التي اتّخذتها الحكومات المتعاقبة بعد الأزمة ما يلي:

1.3 تخفيض النّفقات العامّة في ظلّ سياسة ترشيد النّفقات

مباشرة بعد بداية الأزمة النّفطيّة منتصف سنة 2014، أصدر الوزير الأوّل الأسبق يوم 25 ديسمبر 2014، تعليمات بخصوص تدابير تعزيز التّوازنات الدّاخليّة والخارجيّة للبلاد،[3] إلى كلّ من أعضاء الحكومة، الولّاة والمدير العام للوظيفة العموميّة والإصلاح الإداري، حيث حملت العديد من الإجراءات الصّارمة للحدّ من النّفقات العامّة، ويمكن تلخيص التّعليمات الخاصّة بميزانيّتي التّسيير والتّجهيز كالآتي:

1.1.3 في مجال نفقات التّسيير

- ❖ تعليق التّوظيف الجديد ما عَدَا في حدود المناصب الماليّة المتوفّرة وبموافقة الوزير الأوّل،
- ❖ الحدّ من التّنقّلات الرّسميّة إلى الخارج إلّا في حالات ضرورة التّمثيل القصوى،
- ❖ تقليص التّكفّل بالوفود الأجنبيّة،
- ❖ إخضاع تنظيم اللّقاءات والنّدوات وغيرها من التّظاهرات إلى القواعد الصّارمة لمدى جدواها،
- ❖ الحدّ من إنشاء المؤسّسات العموميّة ذات الطّابع الإداري ماعَدَا المنشآت الاجتماعيّة التّربويّة مع ترشيد تنظيمها وتسييرها،
- ❖ ضرورة إجراء تقييم لمدى جدوى وديمومة الهيئات والمؤسّسات تحت الوصاية.

1.1.3 في مجال نفقات التّجهيز

- ❖ منح الأولويّة لإتمام المشاريع التي انطلقت في الآجال المحدّدة،
- ❖ بالنّسبة للمشاريع التي لم يتمّ الانطلاق فيها، يجب إعادة هيكلتها وتسلسلها وِفق الأولويّة،
- ❖ يجب تأجيل المشاريع غير الضّروريّة،
- ❖ يجب ألّا يتمّ تبليغ رُخص البرامج إلّا للمشاريع ذات الطّابع الاجتماعي التي توفّرت لها شروط الانطلاق فيها،
- ❖ تحويل المشاريع ذات الطّابع التّجاري التي لم يتمّ الانطلاق فيها أو المزمع تسجيلها، من الميزانيّة نحو تمويلها جزئيًّا أو كلّيًّا من السّوق الماليّة،
- ❖ إجبار أصحاب المشاريع في إطار الصّفقات العموميّة على اللّجوء تلقائيًّا إلى الموارد المصنّعة محلّيًّا، على أن تُدرَج في دفاتر الشّروط البنود والمعايير ذات الصّلة،
- ❖ يجب على أصحاب المشاريع أن يُشركوا المؤسّسات العموميّة والخاصّة الوطنيّة في إنجاز المشاريع إلى جانب المؤسّسات الخارجيّة عندما يتبيّن عندما يتبيّن أنّ اللّجوء إلى هذه الأخيرة ضروريّ.

كانت هذه الإجراءات ضروريّةً لمواجهة بداياتِ الأزمة، لكن مشكلة الحكومات التي تعاقبت أثناء وبعد الأزمة النّفطيّة، أنّها حافظت على نفس الوتيرة أو زادت، ممّا أسمته إجراءات ترشيد النّفقات، ما جعل الأزمة أشدّ وطأة على المواطن الجزائريّ منها على رجال المال والأعمال.

نُلاحظ في الجدول رقم: 4 ومن خلال الرّسم البياني رقم: 4 أنّ ميزانيّة التّسيير تكاد تكون ثابتة بين 2013-2020، على عكس ميزانيّة التّجهيز التي أثّرت بشكل كبير على الميزانيّة العامّة للدّولة رغم التّعليمات التي حثّت على ضرورة التّقيّد بسياسة ترشيد النّفقات التي ذكرناها آنفًا، فارتفعت ميزانيّة التّجهيز في السّنة التي تلت أزمة الطّاقة (2014) رغم انخفاض مداخيل الدّولة من الجباية البترولية، لتبلغ سنة 2015 ما يتجاوز

3,885 مليار دينار، في مقابل 2,941 مليار دينار سنة 2014، وذلك راجع لاستغلال موارد صندوق ضبط الإيرادات في سدّ عجز الخزينة التي تموّل الميزانيّة كما سنتطرّق إليه لاحقًا.

إنّ ما يُفسّر تراجع المبالغ المرصودة لميزانيّة التّجهيز في السّنتين اللّاحقتين لتصل لأدنى مستوًى لها سنة 2017، هو الاستغلال الرّهيب لموارد صندوق ضبط الإيرادات، هذا الأخير، بمجرّد استنفاده بالكامل لصالح ميزانيّة سنة 2017 كما سنُفصّله لاحقًا، حتّى بدأ تعويضه من مداخيل المحروقات التي ارتفعت نتيجة ارتفاع أسعارها في الأسواق العالميّة كما وضّحنا سابقًا في الرّسمين البيانيّين رقميّ: 1 و2، فقد ارتفعت المبالغ المرصودة لميزانيّة التّجهيز ومنها الميزانيّة العامّة للدّولة إلى أعلى مستوياتها خلال سنة 2018 لتصل إلى 4,043 و8,627 مليار دينار على التّوالي.

رسم بياني رقم: 4 يوضّح قيمة الميزانيّة العامّة للدّولة (تسيير+ تجهيز) بين سنتيّ 2013-2020

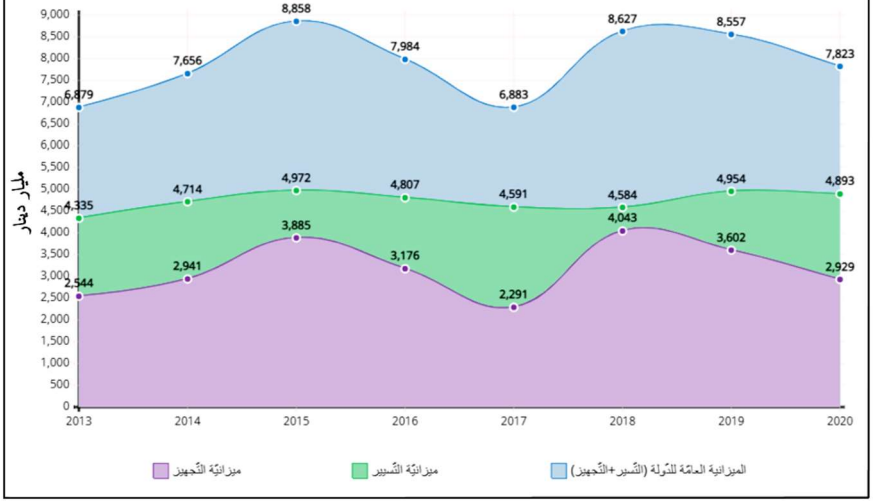

المصدر: من إعداد الباحث.

جدول رقم: 4 يوضّح قيمة الميزانيّة العامّة للدّولة الموجّهة للتّسيير والتّجهيز (دينار)

السّنة	الميزانيّة العامّة للدّولة (التّسيير+التّجهيز)	
	ميزانيّة التّسيير	ميزانيّة التّجهيز
2013	6,879,821,144,000	
	4,335,614,484,000	4,335,614,484,000
2014	7,656,166,576,000	
	4,714,452,366,000	4,714,452,366,000
2015	8,858,063,424,000	
	4,972,278,494,000	4,972,278,494,000
2016	7,984,180,243,000	
	4,807,332,000,000	4,807,332,000,000
2017	6,883,215,581,000	
	4,591,841,961,000	4,591,841,961,000
2018	8,627,778,258,000	
	4,584,462,233,000	4,584,462,233,000
2019	8,557,158,478,000	
	4,954,476,536,000	4,954,476,536,000
2020	7,823,112,326,000	
	4,893,439,095,000	4,893,439,095,000

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على قوانين الماليّة المنشورة في الجريدة الرّسميّة بين سنتيّ 2012-2019.

2.3 استنفاد موارد صندوق ضبط الإيرادات

تمّ إنشاء صندوق ضبط الموارد (Fonds de Régulation des Recettes) طبقًا للمادّة العاشرة من قانون الماليّة التّكميلي لسنة 2000،[4] ليتمّ تغيير تسميته إلى صندوق ضبط الإيرادات حسب المادّة 25 من قانون الماليّة التّكميلي لسنة 2006،[5] كان سبب إنشائه هو احتواء فائض أرباح الصّناعة النّفطيّة، حيث سجّلت الجزائر سنة 2000 فائضًا في الموازنة العامّة قُدّر بـ 400 مليار دينار جزائري، فكان الهدف من الصّندوق بالنّسبة لباب الإيرادات هو تحصيل فوائض القيم الجبائيّة النّاتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقّعة ضمن قانون الماليّة، وتحصيل إيرادات سير الصّندوق، ليتمّ سنة 2006 إضافة تسبيقات بنك الجزائر الموجّهة لتسيير المديونيّة الخارجيّة؛ أمّا في باب النّفقات فقد كان الهدف منه سنة 2000 هو ضبط نفقات وتوازن الميزانيّات السّنويّة وتخفيض الدّين العمومي، ليتمّ تعديله سنة 2006، لتمويل عجز الخزينة العموميّة بشرط

أن لا يَقِلَّ رصيد الصّندوق عن 740 مليار دينار جزائري (6.7 مليار دولار)، إضافةً إلى المحافظة على بند تخفيض المديونيّة العموميّة.

منذ إنشائه سنة 2000، أدّت موارد صندوق ضبط الإيرادات دور المُموّل الأساسي لعجز الخزينة السّنوي في الجزائر، خاصّة أثناء سنوات الأزمة النّفطيّة وما بعدها، ما أدّى لاستغلال أرصدته بشكلٍ حادٍ بعد الأزمة النّفطيّة، فكما نُلاحظ في الرّسم البياني رقم: 5، وكما هو مفصّل في الجدول رقم: 5 فإنّ الرّصيد السّنوي للصّندوق انخفض بشكلٍ حادٍ ومستمرٍ بعد الأزمة النّفطيّة، ليُستنفَدَ بالكامل لسدّ عجز الخزينة لسنتيّ 2017 و2020، في مُخالفة واضحة لتعديل سنة 2006 الذي يشترط أن لا يَقِلَّ رصيد الصّندوق عن 740 مليار دينار جزائري.

بعد أن كان صندوق ضبط الإيرادات سنة 2013 يفوق 6,586 مليار دينار، تَمَّ تحقيق توازن الخزينة لسنة 2014 عن طريق استعمال ما نسبته 36.69% موارد الجباية البترولية المودعة لدى بنك الجزائر، مباشرة دون إيداعها في حساب صندوق ضبط الإيرادات كما تنصّ التّعليمة رقم: 15 المؤرّخة في 18 جوان 2002، لِيَتِمَّ تغطية باقي العجز (63.31%) من موارد صندوق ضبط الإيرادات؛ نفس الأمر حدث لتحقيق توازن الخزينة لسنة 2015، حيث قامت الحكومة بتغطية 42.13% من عجز الخزينة باستعمال فائض عائدات الجباية البترولية المودعة لدى بنك الجزائر مباشرة، لتتكفّل موارد صندوق ضبط الإيرادات بتغطية 57.87% الباقية، الأمر الذي أظهر جليًّا ضُعف الحكومة آنذاك في تسيير الأزمة، فقد كان بإمكانها اتّباع القواعد القانونيّة للوصول لنفس النّتيجة، لكنّنا نعتقد بأنّ الحكومة كانت تريد التّخفيف النّفسي من وطء الأزمة الماليّة التي وقعت فيها، فكما نعتقد، لم تك الحكومات تريد استخراج كمّيّات كبيرة من أموال صندوق ضبط الإيرادات دفعةً واحدة لتخفيف وطء الأزمة صوريًّا على الشّارع الجزائريّ، في نفس الوقت الذي كانت تأمل فيه انتعاش الأسواق النّفطيّة في أقرب الآجال.

بلغ فائض الجباية البترولية في حساب إيداع الخزينة العموميّة لدى بنك الجزائر: 384.021 مليار دينار سنة 2016، غير أنّ صندوق ضبط الإيرادات لم يتلقَّ في نفس السّنة إلّا 98.550 مليار دينار، في الوقت الذي يجب فيه أن تتطابق أرقام حساب إيداع الخزينة لدى بنك الجزائر وإيرادات صندوق ضبط الإيرادات، أي أنّ الحكومة استعملت نفس سياستها للسّنتين السّابقتين، واستعملت 74.33% من فائض الجباية البترولية قبل إيداعه في حساب صندوق ضبط الإيرادات، لتغطية عجز الخزينة لسنة 2016، في الوقت الذي استعملت فيه موارد صندوق ضبط الإيرادات لتغطية العجز المتراكم للخزينة العموميّة البالغ 2,370.352 مليار دينار، أي أكثر من 156% من حجم عجز الخزينة لسنة 2016، ما جعل رصيد الصّندوق يقترب من الحدّ الأدنى القانوني (740 مليار دينار) غير المسموح قانونًا بالتّصرّف فيه، حيث بلغ رصيده: 838.550 مليار دينار بتاريخ: 31 ديسمبر 2016 كما هو موضّح في الجدول رقم: 5.

خلّف العجز المالي الكبير المتراكم للخزينة العموميّة سنويًّا بعد الأزمة الماليّة الجزائريّة التي صاحبت الأزمة النّفطيّة العالميّة مشاكل في آليّات تسديده بالنّسبة للحكومة، خصوصًا بعد استنفادها بشكل كبير مبالغ ماليّة رهيبة من صندوق ضبط الإيرادات، فقد قرّرت الحكومة إصدار المادّة 121 من قانون الماليّة لسنة 2017،[6] التي قامت فيها بإلغاء العتبة المرتبطة بالرّصيد الأدنى الإجباري (740 مليار دينار جزائري) الخاصّ بالصّندوق، فقد إرتأت الحكومة اللّجوء للاستعمال اللّامحدود لأموال صندوق ضبط الإيرادات لموازنة عجز الخزينة لسنة 2017، ما أدّى لاستنفاد كلّ سنتيم في الصّندوق، لينعدم رصيده (0 دينار) للمرّة الأولى منذ إنشائه سنة 2000، فاستعملت هذه المرّة كلّ أمواله لتغطية فائض عجز الخزينة المتراكم من سنة 2015، المقدّر بـ: 54,091 مليار دينار وعجز الخزينة سنة 2017 المقدّر بـ: 786,316 مليار دولار.

سنة 2018، لم يتمّ اللّجوء لاستعمال موارد صندوق ضبط الإيرادات لتغطية عجز الخزينة العموميّة بسبب استنفاده في ميزانيّة 2017، ما أدّى بالحكومة لاستعمال ما سُمّي بالتّمويل غير التّقليدي، واستمرّت سياسة التّمويل غير التّقليدي في سنة 2019 حتّى سُقوط نظام الرّئيس السّابق بوتفليقة، فلم يتمّ استخدام سوى 131.912 مليار دينار من صندوق ضبط الإيرادات لتغطية عجز الخزينة لسنة 2019 ويتمّ تغطية باقي العجز من أموال التّمويل غير التّقليدي وكذا الاستعمال المباشر لفائض عائدات الجباية البترولية المودعة لدى بنك الجزائر دون إيداعها في صندوق ضبط الإيرادات؛ في حين استُنفِدَ بالكامل صندوق ضبط الإيرادات لسدّ عجز الخزينة لسنة 2020 ليُصبح رصيده (0 دينار) للمرّة الثّانية بعد سنة 2017.

جدول رقم: 5 يوضّح عجز الخزينة وحسابات صندوق ضبط الإيرادات بعد الأزمة النّفطيّة (مليار دينار جزائري)

السّنة	عجز الخزينة	إيرادات الصّندوق	مخرجات الصّندوق	الرّصيد عند تاريخ 31 ديسمبر
2013	-3,465.218	2,062.231	3,392.856	6,586.081
2014	-3,396.825	1,810.625	2,150.807	6,245.900
2015	-6,372.255	552.192	3,687.740	3,110.352
2016	-1,517.358	98.550	[7] 2,370.352	838.550
2017	-786.316	0	838.550	0
[8] 2018	-2,081.948	437.413	0	437.412
2019	-1,964.632	0	131.912	305.500
2020	-2,725.380	526.854	832.354	0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير التّقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التّمهيدي لقانون تسوية الميزانيّة لسنة 2018، ص: 72، ماعدَا سنتيّ 2019-2020 حيث قمت بجمع معطياتهما شخصيًّا من مقرّ وزارة الماليّة يوم: 12 أفريل 2022، السّاعة العاشرة صباحًا.

رسم بياني رقم: 5 يوضّح عجز الخزينة وحسابات صندوق ضبط الإيرادات بين سنتيّ 2013-2020

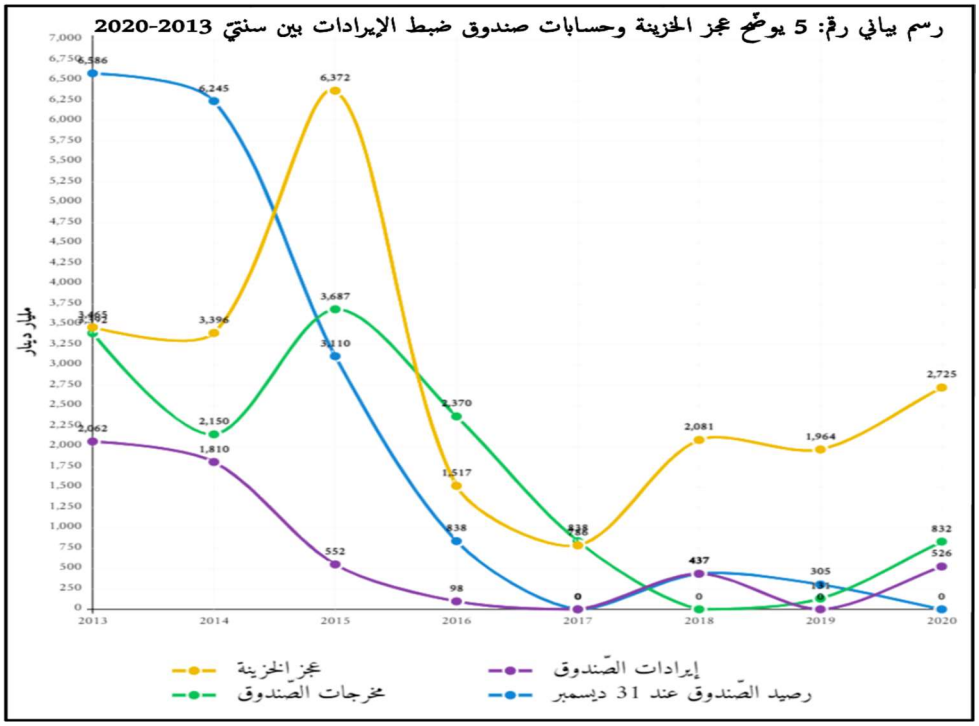

المصدر: من إعداد الباحث.

3.3 اللّجوء للتّمويل غير التّقليدي

بعد استنفاد موارد صندوق ضبط الإيرادات بالكامل سنة 2017، لم تختر الحكومة إلّا طريقة التّمويل غير التّقليدي لتمويل بنك الجزائر للخزينة العموميّة استثنائيًّا لمدّة خمس (5) سنوات بشكل مباشر، عن طريق شراء السّندات الماليّة التي تُصدرها، حيث قام رئيس الجمهوريّة آنذاك بتحديثات على قانون النّقد والقرض رقم 90-10[9] بإصدار القانون رقم 17-10 المتمّم للأمر رقم 03-10 المتعلّق بالنّقد والقرض،[10] حيث تمّ تعديل المادّة 45 من الأمر رقم: 03-11[11] بإضافة المادّة 45 مكرّر، بغرض تغطية احتياجات تمويل الخزينة وتمويل الدّين العمومي الدّاخلي وكذا تمويل الصّندوق الوطني للاستثمار.

بدايةً، يبدو التّعديل الجديد بسيطًا شكلًا، حيث لم يمسّ إلّا المادّة 45 من الأمر 03-11، غير أنّ قوّته تعلو كلّ القوانين والتّنظيمات السّابقة التي تُخالفه، حيث نصّت المادّة 45 مكرّر في بدايتها كالآتي "بغضّ النّظر عن كلّ الأحكام المخالفة، يقوم بنك الجزائر..."، فقد أصبح سقف الإصدار غير محدّد بقيمة معيّنة مثلما كان سابقًا يساوي 10% من الإيرادات العاديّة للدّولة للسّنة الماضية بنصّ المادّة 46 من الأمر 03-11، بالتّالي أصبح تأثير القانون 17-10 وتَداعياتُ تَطْبِيقِهِ كبيرًا على الماليّة والاقتصاد الجزائريّان.

إنّ أهمّ التّعديلات التي حدثت على قانون النّقد والقرض، التي جاءت بها المادّة 45 مكرّر من القانون 17-10، والمرسوم التّنفيذي رقم 18-86 المتضمّن آليّة متابعة التّدابير والإصلاحات الهيكليّة في إطار تنفيذ التّمويل غير التّقليدي،[12] هي كالآتي:

- حسب المادّة 45 من قانون النّقد والقرض لم يكن باستطاعة الخزينة العموميّة اقتراض أكثر من 10% من إجمالي الإيرادات العاديّة للدّولة للسّنة الماضية، أي من المفروض ألّا يتجاوز اقتراض الخزينة العموميّة سنتيّ 2017 و2018 أكثر من 332.9 و387.09 مليار دينار على التّوالي، التي تمثّل 10% من حجم إجمالي الإيرادات العاديّة (دون احتساب إيرادات المحروقات) لسنتيّ 2016 و2017 التي بلغت 3,329.0 و3,870.9 مليار دينار على التّوالي، في حين تمّ إعفاء الخزينة من شرط التّسقيف عن طريق المادّة 45 مكرّر من القانون 17-10، ما أدّى إلى الشّراء المباشر من طرف بنك الجزائر، لسندات الخزينة العموميّة لتغطية حاجيّاتها من التّمويل، فبلغت 2,185 مليار دينار سنة 2017 و 3,371.2 مليار دينار سنة ،2018[13] ما يُعادل 65.63% و87.09% من حجم إجمالي الإيرادات العاديّة لسنتيّ 2016 و2017 على التّوالي.
- حسب المادّة 45 من قانون النّقد والقرض لم يكن يُسمح لبنك الجزائر بشراء السّندات العموميّة إلّا من سوق النّقد (السّوق الثّانويّة، البنوك التّجاريّة، المؤسّسات الماليّة)، أمّا حسب المادّة 45 مكرّر أصبح بإمكانه شراء السّندات الماليّة التي تُصدرها الخزينة مباشرة.

حسب المادّة 38 من قانون النّقد والقرض لم يكن لبنك الجزائر الحقّ في طباعة العملة إلّا ضمن شروط التّغطية المحدّدة عن طريق التّنظيم (السّبائك الذّهبيّة والنّقود الذّهبيّة، العملات الأجنبيّة، سندات الخزينة، سندات مقبولة تحت نظام إعادة الخصم أو الضّمان أو الرّهن)، أمّا حسب المادّة 45 مكرّر فإنّ لبنك الجزائر الحقّ في طباعة المزيد من الدّينار لمدّة 5 سنوات دون الخضوع لأيّ شروط، لتغطية احتياجات تمويل الخزينة، تمويل الدّين العمومي الدّاخلي وتمويل الصّندوق الوطني للاستثمار.

4.3 استنزاف احتياط النّقد الأجنبي

يُعرِّف صندوق النّقد الدّولي الأصول الاحتياطيّة بأنّها تلك: "الأصول الخارجيّة الموجودة تحت تصرّف السّلطات النّقديّة والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات التّمويليّة، أو التّدخّل في أسواق الصّرف للتّأثير على سعر صرف العملة، أو غير ذلك من الأغراض ذات الصّلة كالمحافظة على الثّقة في العملة المحلّيّة وتشكيل أساس يُستنَد إليه في الاقتراض الخارجي"[14]

أدّت الأزمة النّفطيّة لانخفاض رهيب في احتياط النّقد الأجنبي الجزائري ابتداءً من سنة 2014 كما هو موضّح في الجدول رقم: 6، حيث تمّت خسارة ما مجموعه 145.83 مليار دولار ما بين 31 ديسمبر 2013

و31 ديسمبر 2020، أي في غضون 7 سنوات فقط، أين استعملت الجزائر احتياطاتها من النّقد الأجنبي لشراء واردات السّلع والخدمات.

جدول رقم: 6 يبيّن حجم احتياطيّ النّقد الأجنبي الجزائري، حجم الواردات، وشهورو أيّام تغطية الاحتياطات للواردات (مليون دولار أمريكي)

السّنة	احتياط النّقد الأجنبي	نسبة التّغيّر السّنوي (%)	حجم الواردات (فوب) (سنويًّا)	متوسّط حجم الواردات (شهريًّا)	شهورو أيّام تغطية الاحتياطات للواردات
2000	12,024	/	9,345	778.75	15 شهر 4 أيّام
2001	18,081	33.49	9,482	790.16	22 شهر 8 أيّام
2002	23,238	22.19	12,010	1,000.83	23 شهر 21 يوم
2003	33,125	29.84	13,322	1,110.16	29 شهر 8 أيّام
2004	43,246	23.40	17,954	1,496.16	28 شهر 9 أيّام
2005	56,303	23.19	19,857	1,654.75	34 شهر
2006	77,914	27.73	20,681	1,723.41	45 شهر 20 يوم
2007	110,318	29.37	26,348	2,195.66	50 شهر 24 يوم
2008	143,243	16.70	37,993	3,166.08	45 شهر 24 يوم
2009	149,041	3.89	37,403	3,116.916	47 شهر 8 أيّام
2010	162,614	8.34	38,885	3,240.416	50 شهر 18 يوم
2011	182,822	11.05	46,927	3,910.583	46 شهر 7 أيّام
2012	191,297	4.43	51,569	4,297.416	44 شهر 5 أيّام
2013	194,712	1.75	54,984	4,582	42 شهر 4 أيّام
2014	179,618	-8.40	59,670	4,972.5	36 شهر 12 يوم
2015	144,677	-24.15	52,649	4,387.416	32 شهر 9 أيّام
2016	114,391	-26.47	49,436	4,119.666	27 شهر 7 أيّام
2017	97,614	-17.18	48,980	4,081.6	23 شهر 9 أيّام
2018	80,228	-21.67	48,573	4,047.7	19 شهر 8 أيّام
2019	63,298	-26.74	44,632	3,719.3	17 شهر
2020	48,882	-29.49	35,547	2,962.25	16 شهر 8 أيّام

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على إحصائيّات البنك الدّولي (فيما يخصّ احتياط النّقد الأجنبي) وبنك الجزائر (فيما يخصّ حجم الواردات سنويًّا).

انخفض احتياط النّقد الأجنبيّ الجزائريّ باستمرار بعد الأزمة النّفطيّة لسنة 2014 كما هو مُبيّن الجدول رقم: 6 والرّسم البياني رقم: 6، فقد كان في أعلى مُستوًى له في تاريخ الجزائر في العام الذي سبق الأزمة حين بلغ

194.7 مليار دولار سنة 2013، لينخفض في العام اللّاحق بـ 15.094 مليار رُغم أنّ الأزمة لم تبدأ إلّا مُنتصف السّنة، وانخفضت نتيجةً لذلك شُهور وأيّام تغطية الاحتياطات للواردات من 42 شهرًا و4 أيّام سنة 2013، إلى 36 شهرًا و12 يومًا، وليستمرّ انخفاض احتياطات النّقد الأجنبي سنويًّا بعد ذلك وتخسر الجزائر 34.941، 30.286، 16.777، 17.386، 16.930، 14.416 مليار دولار في السّنوات ما بين 2014 و2020 على التّوالي.

قُمنا في الجدول رقم: 6 بتوسيع الفترة الزّمنيّة المدروسة (2000-2020) لتِبيان أنّ ارتفاع حجم احتياط النّقد الأجنبي لا يعني بالضّرورة ارتفاع نسبة الأمان الاقتصاديّ، أو نجاح الحكومات في توفير العملة الصّعبة، إنّما يعني ارتفاع حجم فائض الجباية البترولية النّاتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقّعة ضمن قوانين الماليّة، وما يُقاس نجاح الحكومات إلّا إذا ما استطاعت تحريك عجلة الاقتصاد الوطنيّ وجعلته مُنتجًا للسّلع والخدمات التي تُغني عن الاستيراد.

فكما نُلاحظ في الجدول رقم: 6 فقد عجزت الحكومات المتعاقبة بين سنتيّ 2000-2020 في التّقليل من فاتورة الاستيراد ما عدَا سنة 2009 (سنة الأزمة الماليّة العالميّة) أين استطاعت الدّولة الجزائريّة تخفيض الاستيراد بشكلٍ طفيف بلغ 590 مليون دولار، أمّا ما دون ذلك من السّنوات المدروسة، فقد ارتفعت فيها فاتورة الاستيراد بشكلٍ مطّرد سنويّا؛ كما أنّ أحسن سنة من حيث قيمة تغطية الاحتياطات للواردات لم تكن سنة 2013 حين بلغ احتياط النّقد الأجنبيّ أعلى مُستوًى له في تاريخ الجزائر، بل سنتيّ 2007 و2010 أين بلغت 50 شهرا و24 يوما و50 شهرًا و18 يومًا على التّوالي، رُغم الفارق الكبير في احتياط النّقد الأجنبيّ الذي كانت تحوزه الجزائر بين هتين السّنتين، والذي بلغ 52.296 مليار دولار، ما يعني الفشل الذّريع لكلّ الحكومات المُتعاقبة بين سنتيّ 2000-2020، وعجزها التّام عن إيجاد طريقة لتنويع الاقتصاد الوطنيّ تجعل الجزائر تستغني تدريجيًّا عن الاستيراد.

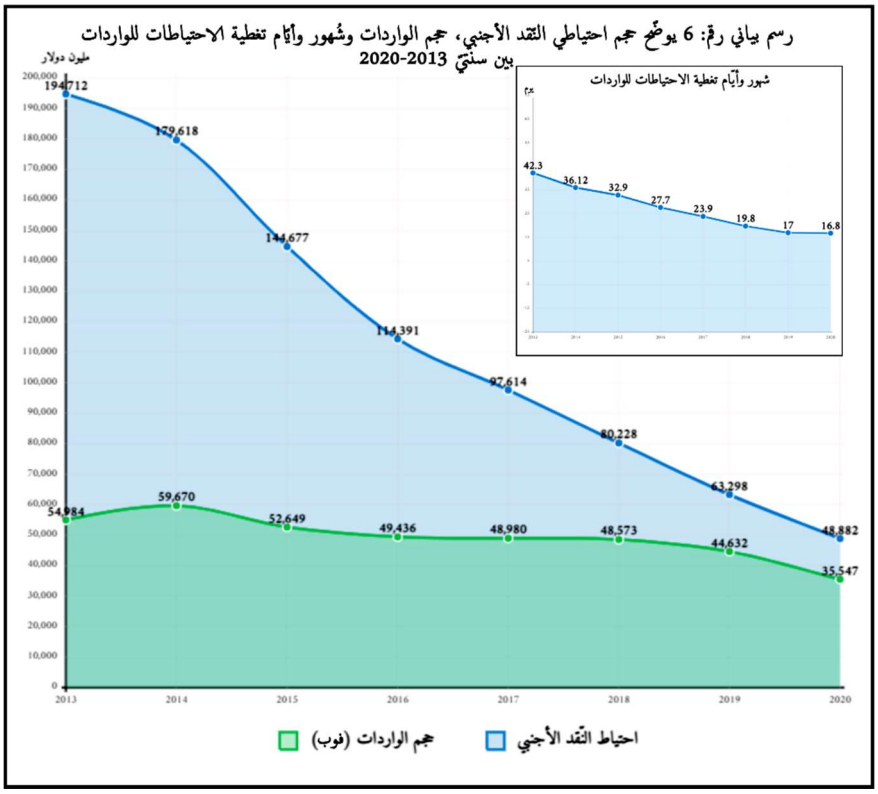

المصدر: من إعداد الباحث.

5.3 تخفيض قيمة الدّينار الجزائري

أدّت الأزمة النّفطيّة بالسّلطات النّقديّة لتخفيض سعر صرف الدّينار الجزائري مقابل العملات الأجنبيّة، لتعويض الخسائر في مداخيل العملة الصّعبة التي أحدثتها الأزمة النّفطيّة، حيث فقد الدّينار نتيجة لتلك السّياسة 19.8% من قيمته مباشرة بعد الأزمة بين سنتيّ 2014-2015، ونلاحظ من خلال الجدول رقم: 7، أنّ الدّينار استمرّ في الانخفاض مقابل الدّولار طيلة السّنوات التي تلت الأزمة، ما أثّر بشكل كبير على تدنيّ القدرة الشّرائيّة للمستهلك، في مقابل الارتفاع المستمرّ لأسعار المنتجات المستوردة المعروضة في السّوق المحلّيّة وبخاصّة المواد الاستهلاكيّة واسعة الانتشار غير المدعّمة من طرف الدّولة.

كما نتبيّن من خلال الرّسم البياني رقم: 7 أنّ قيمة الدّينار الجزائريّ انخفضت مقارنة باليورو بشكل مُطّرد خلال السّنوات المدروسة ما عدَا سنة 2019 أين سجّل الدّينار ارتفاعًا مُقارنةً بالسّنة السّابقة، لكنّ هذا لا يعني تحسّن قيمة الدّينار، بل كان ذلك نتيجة لانخفاض اليورو مقابل الدّولار في الأسواق الدّوليّة.

جدول رقم: 7 يوضّح تراجع متوسّط سعر صرف الدّينار مقابل الدّولار واليورو بعد الأزمة النّفطيّة

السنة	سعر صرف الدّينار الجزائري مقابل 1 دولار	سعر صرف الدّينار الجزائري مقابل 1 يورو
2013	79.3809	105.4374
2014	80.5606	106.9064
2015	100.4641	111.4418
2016	109.4654	121.1766
2017	110.9610	125.3231
2018	116.6169	137.6864
2019	119.3606	133.7058
2020	126.8288	144.8804

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على نشرات بنك الجزائر.

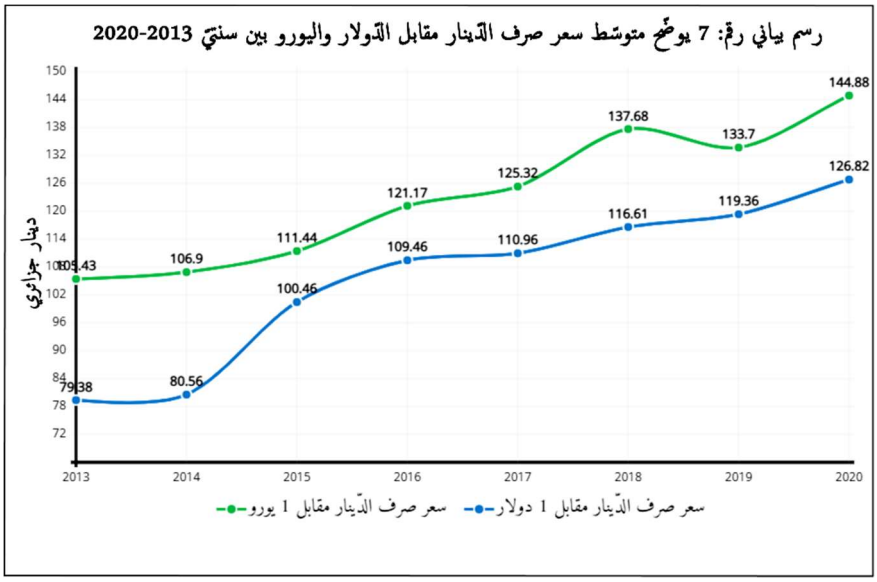

المصدر: من إعداد الباحث.

4. الاستنتاجات

- ✓ لم تقم الحكومات المتعاقبة على حكم الدّولة الجزائريّة بمحاولة إيجاد حلول استباقيّة للأزمات النّفطيّة رُغم حدوث العديد منها منذ استقلال الجزائر، ما أدّى بتداعيات الأزمة النّفطيّة لسنة 2014 إلى إسقاط نظام الحكم السّائد.
- ✓ إنّ ضُعف الاقتصاد الجزائريّ خارج المحروقات وهزالة مداخيله، جعل الجزائر تقع في أزمة ماليّة حادّة بعد انهيار أسعار المحروقات في الأسواق الدّوليّة، ما أدّى لإلغاء الكثير من برامج الحكومة التي كانت مُخطّطة.
- ✓ إنّ ضُعفُ مداخيل الدّولة الجزائريّة بعد أزمة النّفط لسنة 2014 أدّى لاتّخاذ مختلف الحكومات المتعاقبة مجموعة من القرارات التي كانت كُلُّها في غير صالح المواطن الجزائريّ البسيط، الأمر الذي ساهم في احتقان الوضع الاجتماعيّ وبعدا حدوث ما يُسمّى بالحراك الشّعبي سنة 2019 الذي أسقط نظام الرّئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة بعد 20 عامًا من الحكم.
- ✓ لم يستطع الوزراء الذين تمّ تعيينهم زمن البحبوحة الماليّة من التّسيير الحسن لزمن الأزمة الماليّة بعد الأزمة النّفطيّة لسنة 2014.

5. المقترحات

- ✓ يجدر بصانع القرار في الدّولة الجزائريّة إيجاد الحلول التي تبعث الاقتصاد الجزائري لتفادي الاعتماد شبه الكلّي على المداخيل الرّيعيّة من المحروقات.
- ✓ على السّلطات العليا في البلاد تعيين وزراء تقنيّين و/أو متخصّصين في القطاعات التي يُشرفون عليها لتفادي سوء تسيير الأزمات.
- ✓ يجب على صانع القرار ترتيب حلول الأزمات من الأحسن للحسن، واختيار أحسنها للتّطبيق، فمثلًا كان من الأحسن على الحكومة الاستدانة الخارجيّة في ظلّ وجود احتياط صرف لا بأس به، بدل اختيار خيار التّمويل غير التّقليدي، هذا الأخير الذي أدّى لمضاعفات سيّئة على الاقتصاد والمواطنين.
- ✓ على الحكومة عدم القفز على القوانين كما حدث عند استعمال موارد الجباية البترولية المودعة لدى بنك الجزائر، مباشرة دون إيداعها في حساب صندوق ضبط الإيرادات، خاصّة وأنّ إيداع هذه الأموال في الصّندوق قبل صرفها لن يمنع الحكومة من استعمالها.

6. الخاتمة

في الأخير، بعد محاولتنا الإجابة على الإشكاليّة التي قُمنا بطرحها في بداية الدّراسة، وجدنا أنّ الجزائر تأثّرت بشكل كبير من الأزمة النّفطيّة التي هزّت الأسواق العالميّة بدايةً من منتصف العام 2014، فقد عجزت مُختلف الحكومات التي تداولت السُّلطة أثناء وبعد الأزمة، أن تجد الحلّ لتخفيف وطأة التّراجع في مداخيل الدّولة من المحروقات.

إنّ الارتباك الذي ظهر لدى صانع القرار والذي انعكس على مُخرجات السّياسات العامّة من خلال اتّخاذ إجراءات غير قانونيّة (كاستعمال موارد الجباية البترولية المودعة لدى بنك الجزائر مباشرة دون إيداعها في حساب صندوق ضبط الإيرادات)، وإجراءات غير محسوبة اقتصاديًّا (كاللّجوء للتّمويل غير التّقليدي)، وإجراءات صارمة على الحياة الاجتماعيّة (كانتهاج سياسة ترشيد النّفقات –التّقشّف–)، وغيرها؛ وما الأرقام التي جمعناها للسّنوات المدروسة (2013–2020) التي تُظهِرُ الانخفاض الرّهيب في كافّة المؤشّرات الاقتصاديّة مباشرةً بعد بداية الأزمة لتستمرّ في السّنوات اللّاحقة، إلّا دليل على صحّة فرضيّتَيْنَا المطرُوحَتَانِ للإجابة على إشكاليّة الدّراسة.

5. الهوامش

[1] علي حميدوش، زهير بوعكريف، *تداعيات انهيار أسعار النّفط وحتميّة التّنويع الاقتصادي في الجزائر (تنمية القطاع السّياحي كأحد الخيارات الاستراتيجيّة)*، مجلّة الاقتصاد والتّنمية البشريّة، المجلّد 8، الرقم 1، 2017، 114.

[2] قمنا بحساب النّسبة المئويّة عن طريق حساب نسبة صادرات المحروقات إلى مجموع الصّادرات (فوب) لعشرين سنة (2000–2019) باستعمال معطيات النّشرات السّنويّة التي تصدر عن بنك الجزائر.

[3] تعليمة الوزارة الأولى رقم: 348، الموضوع: بخصوص تدابير تعزيز التّوازنات الدّاخليّة والخارجيّة للبلاد، تاريخ الإصدار: 25 ديسمبر 2014.

[4] قانون رقم 2000–02 مؤرّخ في 24 ربيع الأوّل عام 1421 الموافق 27 يونيو سنة 2000، يتضمّن قانون الماليّة التّكميلي لسنة 2000، الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة، العدد: 37، الصّادر يوم: 25 ربيع الأوّل عام 1421 الموافق 28 يونيو سنة 2000، 7. https://www.joradp.dz/.

[5] أمر رقم 06–04 المؤرّخ في 19 جمادى الثّانية عام 1427 الموافق 15 يوليو 2006، يتضمّن قانون الماليّة التّكميلي لسنة 2006، الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة، العدد: 47، الصّادر يوم: 23 جمادى الثّانية عام 1427 الموافق 28 يوليو سنة 2006، 8. https://www.joradp.dz/.

[6] قانون رقم 16–14 المؤرّخ في 28 ربيع الأوّل عام 1438 الموافق 28 ديسمبر سنة 2016، يتضمّن قانون الماليّة لسنة 2017، الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة، العدد: 77، الصّادر يوم: 29 ربيع الأوّل عام 1438 الموافق 29 ديسمبر 2016، 50. https://www.joradp.dz/.

[7] يمثّل هذا الرّقم عجز الميزانيّة العموميّة المتراكم حتّى سنة 2016، حيث تمّ تسديد عجز الخزينة العموميّة الذي سُجّل بتاريخ 31 ديسمبر 2015 (1,036.505 مليار دينار) وعجز ميزانيّة 2016.

[8] بالنّسبة لرصيد الصّندوق عند تاريخ 31 ديسمبر 2018 نجد اختلافًا طفيفًا بين رقميّ جدول مجلس المحاسبة (437.413 مليار دينار) والجدول الذي أخذته من وزارة الماليّة (437.412 مليار دينار) حيث فضّلتُ استعمال رقم حسابات وزارة الماليّة.

[9] القانون رقم 90–10 المؤرّخ في 19 رمضان عام 1410 الموافق 14 أبريل 1990 المتعلّق بالقرض والنّقد، الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة، العدد: 16، الصّادر يوم: 23 رمضان 1410 الموافق 18 أبريل 1990. https://www.joradp.dz/.

[10] القانون رقم 17-10 المؤرّخ في 20 محرّم عام 1439 الموافق 11 أكتوبر سنة 2017، يتمّم الأمر رقم 03-11 المؤرّخ في 27 جمادى الثّانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلّق بالنّقد والقرض، الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة، العدد: 57، الصّادر يوم: 21 محرّم عام 1439 الموافق 12 أكتوبر 2017، 4. https://www.joradp.dz/.

[11] الأمر رقم 03-11 المؤرّخ في 27 جمادى الثّانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 يتعلّق بالنّقد والقرض، الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة، العدد: 52، الصّادر يوم: 28 جمادى الثّانية عام 1424 الموافق 27 غشت 2003، 8. https://www.joradp.dz/.

[12] المرسوم التّنفيذي رقم 18-86 المؤرّخ في 17 جمادى الثّانية عام 1439 الموافق 5 مارس سنة 2018 والمتضمّن آليّة متابعة التّدابير والإصلاحات الهيكليّة في إطار تنفيذ التّمويل غير التّقليدي، الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة، العدد: 15، الصّادر يوم: 19 جمادى الثّانية عام 1439 الموافق 7 مارس 2018. https://www.joradp.dz/.

[13] بنك الجزائر، التّقرير السّنوي 2018 التّطوّر الاقتصادي والنّقدي للجزائر، ديسمبر 2018، 141. https://www.bank-of-algeria.dz/.

[14] صندوق النّقد الدّولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدّولي، الطّبعة السّادسة، (واشنطن: إدارة التّكنولوجيا والخدمات العامّة، صندوق النّقد الدّولي، 2009)، 11. ISBN 978-1-45528-861-8.

6. المراجع

1) أمر رقم 06-04 المؤرّخ في 19 جمادى الثّانية عام 1427 الموافق 15 يوليو 2006، يتضمّن قانون الماليّة التّكميلي لسنة 2006، الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة، العدد: 47، الصّادر يوم: 23 جمادى الثّانية عام 1427 الموافق 28 يوليو سنة 2006، https://www.joradp.dz/.
2) أمر رقم 03-11 المؤرّخ في 27 جمادى الثّانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 يتعلّق بالنّقد والقرض، الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة، العدد: 52، الصّادر يوم: 28 جمادى الثّانية عام 1424 الموافق 27 غشت 2003، https://www.joradp.dz/.
3) بنك الجزائر، التّقرير السّنوي 2018 التّطوّر الاقتصادي والنّقدي للجزائر، ديسمبر 2018، https://www.bank-of-algeria.dz/.
4) تعليمة الوزارة الأولى رقم: 348، الموضوع: بخصوص تدابير تعزيز التّوازنات الدّاخليّة والخارجيّة للبلاد، تاريخ الإصدار: 25 ديسمبر 2014.
5) حميدوش علي، زهير بوعكريف، *تداعيات انهيار أسعار النّفط وحتميّة التّنويع الاقتصادي في الجزائر (تنمية القطاع السّياحي كأحد الخيارات الاستراتيجيّة)*، مجلّة الاقتصاد والتّنمية البشريّة، المجلّد 8، الرقم 1، 2017.
6) صندوق النّقد الدّولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدّولي، الطّبعة السّادسة، (واشنطن: إدارة التّكنولوجيا والخدمات العامّة، صندوق النّقد الدّولي، 2009)، ISBN 978-1-45528-861-8.
7) قانون رقم 12-12 مؤرّخ في 12 ربيع الأوّل عام 1434 الموافق 26 ديسمبر سنة 2012 يتضمّن قانون الماليّة لسنة 2013، الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة، العدد: 72، الصّادر يوم: الأحد 16 صفر عام 1434 الموافق 30 ديسمبر سنة 2012، 17. https://www.joradp.dz/.

8) قانون رقم 13-08 مؤرّخ في 27 ربيع الأوّل عام 1435 الموافق 30 ديسمبر سنة 2013 يتضمّن قانون الماليّة لسنة 2014، الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة، العدد: 68، الصّادر يوم: الثّلاثاء 28 صفر عام 1435 الموافق 31 ديسمبر سنة 2013، 40. https://www.joradp.dz/.

9) قانون رقم 14-10 مؤرّخ في 8 ربيع الأوّل عام 1436 الموافق 30 ديسمبر سنة 2014 يتضمّن قانون الماليّة لسنة 2015، الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة، العدد: 78، الصّادر يوم: الأربعاء 9 ربيع الأوّل عام 1436 الموافق 31 ديسمبر سنة 2014، 36. https://www.joradp.dz/.

10) قانون رقم 15-18 مؤرّخ في 18 ربيع الأوّل عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015 يتضمّن قانون الماليّة لسنة 2016، الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة، العدد: 72، الصّادر يوم: الخميس 19 ربيع الأوّل عام 1437 الموافق 31 ديسمبر سنة 2015، 28. https://www.joradp.dz/.

11) قانون رقم 16-14 المؤرّخ في 28 ربيع الأوّل عام 1438 الموافق 28 ديسمبر سنة 2016، يتضمّن قانون الماليّة لسنة 2017، الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة، العدد: 77، الصّادر يوم: 29 ربيع الأوّل عام 1438 الموافق 29 ديسمبر 2016، https://www.joradp.dz/.

12) قانون رقم 16-14 مؤرّخ في 28 ربيع الأوّل عام 1438 الموافق 28 ديسمبر سنة 2016 يتضمّن قانون الماليّة لسنة 2017، الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة، العدد: 77، الصّادر يوم: الخميس 29 ربيع الأوّل عام 1438 الموافق 29 ديسمبر سنة 2016، 48. https://www.joradp.dz/.

13) قانون رقم 17-10 المؤرّخ في 20 محرّم عام 1439 الموافق 11 أكتوبر سنة 2017، يتمّم الأمر رقم 03-11 المؤرّخ في 27 جمادى الثّانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلّق بالنّقد والقرض، الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة، العدد: 57، الصّادر يوم: 21 محرّم عام 1439 الموافق 12 أكتوبر 2017، https://www.joradp.dz/.

14) قانون رقم 17-11 مؤرّخ في 8 ربيع الثّاني عام 1439 الموافق 27 ديسمبر سنة 2017 يتضمّن قانون الماليّة لسنة 2018، الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة، العدد: 76، الصّادر يوم: الخميس 9 ربيع الثّاني عام 1439 الموافق 28 ديسمبر سنة 2017، 56. https://www.joradp.dz/.

15) قانون رقم 18-18 مؤرّخ في 19 ربيع الثّاني عام 1440 الموافق 27 ديسمبر سنة 2018، يتضمّن قانون الماليّة لسنة 2019، الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة، العدد: 79، الصّادر يوم: الأحد 22 ربيع الثّاني عام 1440 الموافق 30 ديسمبر 2018، 23. https://www.joradp.dz/.

16) قانون رقم 19-14 مؤرّخ في 14 ربيع الثّاني عام 1441 الموافق 11 ديسمبر سنة 2019 يتضمّن قانون الماليّة لسنة 2020، الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة، العدد: 81، الصّادر يوم: الإثنين 3 جمادى الأولى عام 1441 الموافق 30 ديسمبر سنة 2019، 42. https://www.joradp.dz/.

17) قانون رقم 2000-02 مؤرّخ في 24 ربيع الأوّل عام 1421 الموافق 27 يونيو سنة 2000، يتضمّن قانون الماليّة التّكميلي لسنة 2000، الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة، العدد: 37، الصّادر يوم: 25 ربيع الأوّل عام 1421 الموافق 28 يونيو سنة 2000. https://www.joradp.dz/.

18) قانون رقم 90-10 المؤرّخ في 19 رمضان عام 1410 الموافق 14 أبريل 1990 المتعلّق بالقرض والنّقد، الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة، العدد: 16، الصّادر يوم: 23 رمضان 1410 الموافق 18 أبريل 1990. https://www.joradp.dz/.

19) مرسوم تنفيذي رقم 18-86 المؤرّخ في 17 جمادى الثّانية عام 1439 الموافق 5 مارس سنة 2018 والمتضمّن آليّة متابعة التّدابير والإصلاحات الهيكليّة في إطار تنفيذ التّمويل غير التّقليدي، الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة، العدد: 15، الصّادر يوم: 19 جمادى الثّانية عام 1439 الموافق 7 مارس 2018. https://www.joradp.dz/.